القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في تركيا

فى الفترة من (٢٠٠٢ – ٢٠٢١م)

منى عامر محمد
باحثة بقسم العلوم السياسية
كلية التجارة ـ جامعة أسيوط

أ.د / عبد السلام علي نوير
أستاذ العلوم السياسية
وعميد كلية التجارة – جامعة أسيوط

د / عبد الله فيصل محمد علام
مدرس بقسم العلوم السياسية
كلية التجارة ـ جامعة أسيوط

المقدمة

شهدت الدولة التركية العديد من القادة السياسيين الذين أثروا تأثيرا كبيرا فيها، وقد أشار بعض الباحثين إلى أن السبب في هذا التأثير يرجع إلى السمات الشخصية، والكاريزما السياسية التي يتمتع بها هؤلاء القادة، ويعد مصطفى كمال أتاتورك أحد هؤلاء القادة الأكثر تأثيرا في تاريخ تركيا الحديث، فهو مؤسس تركيا الحديثة، وبطلها القومي في أعين قطاع كبير من الأتراك، منذ أن أعلن قيام الجمهورية التركية برئاسته عام 1923م، وبعد وفاة أتاتورك عام 1938م تولى رئاسة الجمهورية التركية الكثير من القادة السياسيين الذين أثروا بدورهم، بدرجات متفاوتة، على النظام السياسي التركي، وذلك حتى مارس2003م، عندما شكل رجب طيب أردوغان حكومته الأولى، واستمراره في هذا المنصب لأكثر من عقد من الزمان، حتى توليه رئاسة الجمهورية التركية عام 2014م. حيث يتم النظر إلى أردوغان اليوم باعتباره القائد الأكثر تأثيرا منذ رحيل أتاتورك.

وطوال الفترة الممتدة، منذ مارس ٢٠٠٣، وحتى يومنا الحالي، استمر رجب طيب أردوغان في كونه الشخصية الرئيسة في النظام السياسي التركي، ودارت حوله مختلف التحولات التي شهدها هذا النظام. فمع بداية حكم حزب العدالة والتنمية، وتشكيل أردوغان حكومته الأولى، شرعت الحكومة في تبني حزمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي أدت إلى تطور كبير في غالبية المؤشرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وهو ما جعل أردوغان وحزبه يحظون بمستويات عالية من الشعبية داخل المجتمع التركي، وهي الشعبية التي أسس عليها أردوغان شرعيته طوال تلك الفترة.

إلا أن شعبية أردوغان وشرعيته أيضا قد تعرضتا لاختبارات صعبة خلال العقد الثاني له في السلطة، حدث ذلك على أثر أحداث مفصلية شهدتها الدولة التركية، من أهمها الاحتجاجات التي شهدها منتزه جيزي في ساحة تقسيم بأسطنبول والتي اندلعت في ٢٨ مايو ٢٠١٣احتجاجا على إعادة إنشاء ثكنة عسكرية عثمانية في المنطقة عقب إزالة الأشجار منها، والتي تطورت لتصبح احتجاجات مناهضة للحكومة على نطاق واسع. وتأتي المحاولة الانقلابية التي وقعت في ١٥ يوليو ٢٠١٦ لكونها الحدث الأبرز في مسيرة أردوغان السياسية، والتي تعتبر مرحلة فاصلة بين ما قبلها وما بعدها. فعلى الرغم من فشل المحاولة الانقلابية بسبب عدم وجود تأييد شعبي لها، أو حتى حصولها على الدعم الكامل من داخل الجيش التركي نفسه، وإعادة تأكيد أردوغان على كل من شرعيته السياسية، وشعبيته الجماهيرية، إلا أن الإجراءات التي اتبعها أردوغان عقب ذلك، أثرت على نحو ملحوظ على شرعية الرئيس الذي أصبح يحوز في يده صلاحيات واسعة، بجانب شعبيته

التي تأثرت بعمليات الملاحقة والاعتقال التي طالت أعدادا كبيرة من الأتراك، بحجة التورط في المحاولة الانقلابية ودعمها.

وفي هذه الدراسة، سوف نحاول التعرف على التغير الحاصل في نمط القيادة السياسية التركية خلال الفترة الممتدة منذ عام ٢٠٠٢م حتى نهاية عام ٢٠٢١م، ودراسة الأثر الناتج عن هذا التغير على النظام الديمقراطي في تركيا.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تتبع وتحليل دور القيادة السياسية التركية تجاه العملية الديمقراطية، حيث يمثل النموذج التركي أهمية كبيرة بالنسبة للمنطقة العربية بشكل عام، ولمصر بشكل خاص، نظرا لمحورية الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، ولتكرار الإشارة للنموذج التركي بصفته النموذج الذي يمكن للدولة المصرية أن تحتذى به من أجل تحسين أحوالها السياسية والاقتصادية، في مقابل اراء أخرى تنتقد هذا النموذج، وتنفي قدرته على أن يكون دليلا للنظم السياسية الأخرى في المنقطة في أثناء فترات تحولاتها السياسية.

أهداف الدراسة

تسعي هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية:

- رصد ملامح التحول الديمقراطي التي شهدته تركيا عقب وصول حزب العدالة والتنمية للحكم.
- التعرف على توجهات القيادة السياسية التركية تجاه المؤسسة العسكرية.
- التعرف على التحولات المختلفة التي طرأت على "القيادة السياسية" التركية، ممثلة في شخص الرئيس أردوغان.
- تحليل أثر ونتائج الانقلاب العسكري في تركيا عام 2016 على عملية التحول الديمقراطي.
- رصد الآثار المختلفة للتحول في نمط القيادة السياسية على العملية الديمقراطية في تركيا.

مشكلة الدراسة

مر النظام السياسي التركي منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام ٢٠٠٢م بالعديد من المراحل المهمة التي أعادت تشكيل النظام السياسي التركي، وذلك من خلال ترسيخ الملامح الديمقراطية للنظام، خاصة خلال العقد الأول لحكم العدالة والتنمية، إلا أن الفترة اللاحقة شهدت العديد من الأحداث التي أثرت على التجربة الديمقراطية التركية، بداية من احتجاجات ساحة تقسيم عام ٢٠١٣م، مرورا بمحاولة الانقلاب العسكري التي حدثت عام ٢٠١٦م، وانتهاء بالتعديلات الدستورية التي حدثت عام ٢٠١٧م، والتي حولت النظام التركي من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي. وطوال تلك الفترة، استمر رجب طيب أردوعان في كونه الشخصية المركزية داخل النظام السياسي التركي، حيث ارتبطت به غالبية التحولات التي حدثت، سواء باتجاه الترسيخ الديمقراطي، أو في الاتجاه المعاكس لها. وهو ما يقودنا للتساؤل الرئيس للدراسة الذي يهتم بالتعرف على مدى الثبات والتغير في دور القيادة السياسية التركية، ممثلة في شخص الرئيس أردوغان، وذلك تجاه عملية التحول الديمقراطي في تركيا، منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام ٢٠٠٢م حتى عام ٢٠٢١م.

تساؤلات الدراسة

ومما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

كيف أثرت القيادة السياسية على عملية التحول الديمقراطي داخل النظام السياسي التركي في الفترة من 2002 حتى ٢٠٢١م؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

١ـ ما أهم مؤشرات عملية التحول الديمقراطي في تركيا؟

٢ـ كيف استطاع أردوغان تقليص نفوذ المؤسسة العسكرية داخل تركيا؟

٣ـ ما جهود القيادة السياسية التركية تجاه دعم التحول الديمقراطي؟

٤. كيف أثر الانقلاب العسكري في تركيا في عام 2016م على عملية التحول الديقراطى؟

٥. ما أبرز الخصائص التي اتسمت بها "القيادة السياسية" التركية خلال العقد الأخير؟

٦ـ كيف أثرت التحولات في نمط القيادة السياسية التركية على الحالة الديمقراطية في تركيا؟

فرضية الدراسة

تسعى الدراسة إلى اختبار مدى صحة الفرض القائل:

على الرغم من قدرة أردوغان على الحفاظ على مستوى عال من الشعبية منذ وصوله للسلطة السياسية، فإن هذا لم يحول دون تبنيه توجهات مقوضة للديمقراطية التركية.

الإجراءات المنهجية

استندت الدراسة إلى منهج تحليل النظم الذي يتطلب إجراء تغييرات محكومة أو مضبوطة، سواء على مستوى المؤسسات السياسية، أو النخب السياسية، أو السياسيات، والقرارات، ويكون من شأنها استمرار النظام وبقاؤه، وهكذا يبدو النظام السياسي كدائرة متكاملة ذات طابع ديناميكى تبدأ بالمدخلات وتنتهى بالمخرجات، وتقوم التغذية الاسترجاعية بمهمة الربط بين المدخلات والمخرجات، حيث يمكن النظر إلى العلاقة التبادلية بين متغير القيادة السياسية، باعتباره أحد المدخلات المهمة للنظام السياسي التركي، وذلك في مقابل متغير التحول الديمقراطي بالنظر إليه كأحد مخرجات هذا النظام السياسي، والذي يتأثر بكل ما يطرأ على مدخل "القيادة السياسية" من تغيرات.

تقسيم الدراسة

المحور الأول: القيادة السياسية والتحول الديمقراطي: إطار نظري

المحور الثاني: مؤشرات عملية التحول الديمقراطي في تركيا.

المحور الثالث: توجهات القيادة السياسية تجاه الجيش.

المحور الرابع: القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في تركيا: سيناريوهات المستقبل.

الخاتمة.

المحور الأول: القيادة السياسية والتحول الديمقراطي: إطار نظاري

في البداية، سوف نقوم باستعراض المفاهيم الرئيسة الخاصة بالدراسة، مثل مفهومي القيادة السياسية والتحول الديمقراطي، كما سنحاول استعراض الأطر النظرية المختلفة ذات العلاقة بالمفهومين، وذلك فيما يلي:

أولا: القيادة السياسية: التعريف والأنماط

تعددت تعريفات القيادة بشكل عام، إذ ليس هناك تعريف محدد متفق عليه، وذلك يرجع إلى تعقد مفهوم القيادة بما يتضمنه من أبعاد اجتماعية، ونفسية، وثقافية، الأمر الذي أدى إلى عدم بلورة تعريف نظري دقيق واضح المعالم لهذا المفهوم.

١- **مفهوم القيادة السياسية:** يمكن التمييز بين مستويين هما، المستوى التحليلي والمستوى الإجرائى: على المستوى التحليلي ينظر الباحثون إلى القيادة على أنها عملية تفاعل بين عدة عناصر، أي يؤكدون على تعدد أقطاب القيادة، وتتبنى الدراسة تعريف دكتور (جلال معوض) للقيادة السياسية بأنها "براعة وقدرة القائد بمعاونة النخبة السياسية في تطويع الموقف لمقتضيات القيم والأهداف العليا التي تسعى إليها الجماعة السياسية (معوض:١٨٥م:ص ص٩-١٠)، إذاً القيادة السياسية ليست ظاهرة فردية ترتبط بشخص القائد، لأنها ظاهرة أساسها التفاعل بين أكثر من عنصر (خليل:١٩٨١م:ص٣٠) **ومن أهم تلك العناصر:**

- **القائد**: هو العنصر الأول والأكثر أهمية وتأثيرا في العميلة القيادية، هذا ليس لمكانته المتميزة على قمة النظام السياسي فحسب، ولكن أيضا لتنوع وخطورة الدور الذي يؤديه في حياة الجماعة السياسية، وحتى ينجح القائد في قيادته وتوجيه جماعة ما نحو أهدافها وقيمها، فإنه يجمع بين خصائص وقدرات ذاتية، وبين القدرة على تطويع خصائصه الذاتية وأساليبه في الحركة والتعامل، بما يتفق مع مقتضيات كل موقف من المواقف التي تواجه الجماعة. (Arnold : p89) S:1987

٢- أنماط القيادات السياسية وخصائصها:

ظهرت سابقا العديد من الاتجاهات لتصنيف أنماط القيادة السياسية طبقا لعدة معايير، منها دور القائد في العملية السياسية، والسمات النفسية والسلوكية للقائد، ومصدر شرعية سلطة القائد، وموقف القائد من قضايا التنمية والتغيير (هلال:١٩٨٧م:ص ص١١-١٤)، أما في القرن الحادي والعشرين فقد تنوعت وتطورت النظم السياسية وأصبحت تتراوح ما بين الديمقراطيات الليبرالية والسلطوية الكامله، كما يمكن أن تتغير النظم السياسية وتتنوع عبر الزمن في الدولة نفسها (عبد

ربه:٢٠١٨م: ص٢) ووفقًا لمؤشر الديمقراطية الذي أعدته وحدة الاستخبارات الاقتصادية فقد تم تصنيف أنماط القيادة في كل بلد على حدة إلى أربعة أنماط هى :-

- **نمط القيادة الديمقراطية:** هذا النمط يتميز بوجود قائد ديمقراطي يفسح المجال لمشاركة الجماهير، ويمتلك القدرة على التفاعل مع الجماهير، والاستجابة لمطالبهم، فالقائد لا ينفرد باتخاذ القرارات وصنع السياسات، ويظهر هذا النمط عادة في النظم السياسية ذات التعددية الحزبية، حيث تتميز هذه النظم بعلاقات شديدة التعقيد بين المؤسسات السياسية التشريعية والتنفذية، والبيروقراطية، والقضائية حيث إن كلا منها يستطيع أن يعطل الآخر بشكل تبادلي، مما يسمح بعملية التوازن والرقابة، ويتمثل هذا النمط في الولايات المتحدة، وبريطانيا، وألمانيا، وكندا (عبد ربه:٢٠١٨م: ص٢).

- **نمط القيادة شبه الديمقراطية (المعيبة):** غالبًا ما يشوب هذا النمط بعض صفات السلطوية فيتشابه هذا النمط مع النظم الغربية الديموقراطية، من حيث وجود دستور، وأحزاب سياسية، وبرلمان، وانتخابات حرة ونزيهة، ولكنه يفتقد في كثير من الأحيان للبعد الليبرالي السياسي، بالإضافة إلى وجود العديد من القيود التي تضعها القيادة على حريات الرأي والتعبير والتنظيم تأثرا بالثقافة السياسية السائدة، كما أن دور المؤسسات الدينية في هذا النمط أوضح بكثير من النمط السابق (Shobaki :2017: p2).

- **نمط القيادة الهجينة:** يتميز هذا النمط بأنه يجمع بين بعض مظاهرالنمط الديمقراطي وبعض مظاهرالنمط السلطوي، وقد سمي في بعض الأحيان بمسميات مثل نمط الديمقراطية الناقصة، أو المشوهة، أوالمتحكم فيها، أي إنها تمتلك الحد المؤسسي الأدني اللازم لكونها "ديمقراطية انتخابية" بمعنى وجود آلية انتخابية منتظمة لتبادل السلطة، ولكن مع وجود تعددية مقيدة وتدوير بطيء للغاية للقيادات السياسية (عبد ربه:٢٠١٨م: ص٢).

- **نمط القيادة السلطوية**: ينقسم هذا النمط إلى:

نمط السلطوية المؤسسية: أي تلك التي تمتلك مؤسسات سياسية، كالأحزاب والبرلمانات، ولكنها لا تَقوم بتداول السلطة بشكل ديمقراطي. **ونمط القيادة السلطوية غير الرشيدة أو غير المؤسسية**: وهي تلك التي تعتمد على عصبيات وقبليات مسيطرة، ولا يتم تداول السلطة إلا في داخلها ولا يمتلك أحزابًا سياسية ولا برلمانات منتخبة، ولا توجد فيها درجات المحاسبة أوالشفافية أوالمؤسسية، وتمثل دول الخليج العربي نموذجًا لهذا النوع من السلطويات(Op-Cit: Shobaki). **أما النوع الثالث فهو نمط القيادة السلطوية المشخصنة**: وفى هذا النوع تنحصر السلطة في القائد الذي يصنع بمفرده معظم السياسات، ويحدد الوسائل لتنفيذها، ولا توجد أية آلية

انتخابية، ولو صورية، ولايسمح بأية مشاركة حقيقية للآخرين، ولكن قد توجد بشكل ديكوري لإضفاء طابع من الشرعية على احتكار السلطة في ظل هيمنة القائد على العملية السياسية (حمزاوى:٢٠١٨م: ص٣).

٣- مداخل ونظريات دراسة القيادة السياسية:

تعد القيادة السياسية أحد متغيرات النظام السياسي التي لها دور فعال في صياغة وتنفيذ كل من السياسات العامة على الصعيد الداخلي والصعيد الخارجي، وهي من خلال هذا الدور تقوم بعملية متشابكة تتداخل فيها عناصرعدة من تخطيط، وتنفيذ، ورقابة، عاكسة بذلك طموحات وآمال مجتمعها، وساعية إلى حل القضايا والمشاكل التي تواجهه، وهي في كل ذلك تحاول ربط الحاضر بالماضي وصولا إلى المستقبل.

- **مداخل دراسة القيادة:**

من أبرز المداخل التي تتم وفقا لها دراسة ظاهرة القيادة داخل المجتمعات والنظم السياسية المختلفة:

- المدخل التنظيمي: يهتم هذا المدخل بمفاهيم القيادة وأنماطها ومهاراتها وطرق تطويرها وتنميتها في سياق منظم وفي جميع أنواع التنظيمات، سواء كانت صناعية، أو تجارية، أو عسكرية، أو تعليمية، أو سياسية.

- المدخل السياسي: يهتم هذا المدخل بالسلطة التنفذية في نظم الحكم المختلفة من حيث شكلها الداخلي، وعلاقاتها مع السلطات الأخرى، والتنظيمات المجتمعية، والأحزاب السياسية، كما يهتم بمصادر القوة والشرعية، والمؤسسية. مع الإيمان بضرورة وجود القيادة السياسية في أي مجتمع بقطع النظر عن معتقداتها السياسية (الخضر: ٢٠٠٥م: ص ص٨٨:٨٢).

- **نظريات دراسة القيادة السياسية:**

تعددت طرق دراسة القيادة وفهمها بتعدد العلوم الاجتماعية التي اهتمت بها، وقد اختلفت مفاهيم القيادة وفقًا للفترة الزمنية والفلسفة التي يؤمن بها أصحاب النظرية (The : 2012:p118 Leadership Quarterly)، **وسنعرض بشكل موجز لبعض النظريات التي ستعتمد عليها هذه الدراسة**.

- **نظرية السمات:** هي النظرية التي تدور حول السمات الشخصية للقائد، أي إن ظهور شخص ما كقائد واستمراره في القيادة يعود إلى تمتعه بصفات شخصية معينة، تجعل الآخرين يقبلون بأن يقودهم(Political leaders: 2012: p118)، وتفترض هذه النظرية أن القائد يولد قائدا، وأنه لايمكن لشخص لا يملك صفات القيادة أن يصير قائدا، كما تفترض هذه النظرية أن

السمات الأساسية للقيادة عامة ومشتركة لكل المواقف، وأن هناك خمسة أنواع لسمات القيادة هي: السمات الجسدية: كالصحة، والطول، والنشاط. والسمات العقلية المعرفية: الذكاء، والثقافة، والقيم، واستشراف المستقبل(The Leadership Quarterly: 2018:pp597:608)، والسمات الاجتماعية: تتمثل في كسب ثقة الآخرين، وحسن الاتصال، وخلق روح معنوية في الجماعة، السمات الانفعالية: ضبط النفس، وقوة الإرادة، والثبات الانفعالي، السمات العامة: التواضع، والقدرة على التجديد (عثمان:١٩٨٨م:ص ص٨٤٨٦)، وبالرغم من كون سمات القيادة عامة ومشتركة ومهمة لكل قائد، فإنها غير كافية ليصيرالقائد كفؤًا(Nahandi,:2000: p41)، فالسمات تتأثر بالملابسات الموقفية وبالتفاعلات المجتمعية.

- **النظرية الموقفية:** إذا كانت نظرية السمات ترجع القيادة أساسا لشخصية القائد، فعلى العكس منهما تمامًا، النظرية الموقفية، تربط السلوك القيادي بالموقف والظروف المحيطة، فمن يصلح للقيادة في مرحلة قد لايكون مناسبًا لمرحلة أخرى وظروف مغايرة، فقد يصلح الفرد لقيادة الجماعة في وقت الحرب، وقد يفشل في قيادتها في وقت السلم (فراس: ٢٠١٦: ص ص٧٤:٧٣).

النظرية التفاعلية: وفقا لوجهة نظر أصحاب هذه النظرية، تعد القيادة عملية تفاعل اجتماعي وترتكزعلى الأبعاد التالية: (السمات - عناصر الموقف - خصائص الموقف المراد قيادته)، وتطرح معيارا أساسيا يتمحور حول قدرة القائد على التفاعل مع عناصرالموقف والمهام المحددة وأعضاء المنظمة المنقادة لتحقيق الأهداف المنشودة بنجاح (البكوش:١٩٩٤: ص ص٣٤-٣٥).

ثانيا: التحول الديمقراطي: المفهوم والمؤشرات

يعد مفهوم التحول الديمقراطي من أبرز المفاهيم السائدة التي لاقت اهتمامًا كبيرًا من قبل الباحثين والمفكرين السياسيين الذين كانوا يسعون إلى معرفة مؤشرات التحول الديمقراطي وأسبابه وأنماطه المختلفة. ومن أجل الوصول إلى فهم أكثر دقة ووضوحًا لمفهوم التحول الديمقراطي ينبغي التمييز بينه وبين بعض المفاهيم التي ترتبط به، حيث تم الخلط بين التحول الديمقراطي والديمقراطية، وهذا لأن مفهوم الديمقراطية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم التحول الديمقراطي، وذلك لأن الديمقراطية تعد غاية التحول الديمقراطي، فعملية التحول الديمقراطي ليست غاية في حد ذاتها؛ بل وسيلة لتحقيق الديمقراطية وترسيخها. (بدر الدين:١٩٨٦م: ص١٧٥).

١- **تعريف التحول الديمقراطي:** هو العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وصولًا إلى وضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة ونزيهة

كوسيلة لتبادل السلطة، من خلال الأغلبية التي يفرزها التعبير الديمقراطي الحر، والتنافس الحزبي التعددي في إطار احترام حقوق الإنسان وحرياته وتوسيع نطاق المشاركة السياسية بوصفها معيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا دالًا على ديمقراطيته (كامل: ٢٠٠٠: ص١١٨).

٢- **أنماط عملية التحول الديمقراطي:** يمكن تحديد أنماط التحول الديمقراطي طبقا لمعيار الإجراءات التي يتم اتباعها للإطاحة بنظام غير ديمقراطي (تسلطي) للوصول إلى نظام ديمقراطي، وقد ميز **هنتنجتون** بين أربعة أنماط نظرية للتحول من النظام السلطوى إلى النظام الديمقراطي، رغم الإدراك بأن حالة واحدة قد تتضمن مزيجًا من أكثر من مسار للتحول على المستوى التطبيقي (هنتجتون: ١٩٩٣: ص ص١٧٩ :١٨٠).

- **التحول من أعلى (التحول من خلال النخبة الحاكمة):** ويتم هذا النمط عندما تقوم النخبة الحاكمة بإدخال عدد من الإصلاحات والتعديلات الديمقراطية في النظام لشعورها بتزايد عدم الرضا والسخط الشعبي، وتناقص قوة النظام مقارنة بقوة المعارضة، لذلك يحاول النظام إدخال إصلاحات، سواء لرغبة النظام في القيام بالتحول الديمقراطي أو لامتصاص الأزمة من خلال ميكانيزمات، لمد سيطرته وسيادته السياسية (ثابت: ٢٠٠٩: ص ص٤٣:٤٤).وفي هذا النمط قد لا يكون الدافع إلى الإصلاح هو الإيمان بالمبادئ الديمقراطية، ولكن قد تكون هناك تحديات داخلية أوخارجية تفرض على القادة السير في هذا الطريق (Huntington,:1991:p116) لذلك فإن التحول من أعلى غالبا ما ينتج عنه ما يسمى"الديمقراطية المقيدة" فكثيرا ما يشرع النظام في هذه الحالة إلى اتخاذ بعض الخطط التحررية مع إفساح قدر من الحريات السياسية كحرية التعبير وتخفيف القيود على الصحف مع الاحتفاظ بحق النخبة السلطوية في الدخول في العملية السياسية، وعدم تهديد مصالحها (أبو إصبع: ٢٠٠٣م: ص ص٤٠-٤١).

- **التحول عن طريق التفاوض:** يحدث هذا التحول على أساس تبلور اتفاق، أو تعاقد يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة، بهدف التوصل إلى أسس مشتركة للتخلي عن النظام غير الديمقراطي، وإقامة نظام ديمقراطي بديل، حيث إن النخبة الحاكمة يتولد لديها قناعة بأنها غير قادرة على السير في السياسات التسلطية نفسها والممارسات القمعية بسبب المعارضة الداخلية والضغوط الخارجية، وذلك رغبة في الوصول إلى ميثاق أو اتفاق يحافظ على مصالح كل القوى السياسية الفاعلة، ومن ثم الوصول إلى نظام ديمقراطي (Thomas:1999: p40).

- **التحول نتيجة التدخل الأجنبي:** يحدث هذا النمط عندما يكون التحول الديمقراطي نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية، وذلك لأن الكثيرمن الدول الفقيرة أصبحت تعتمد بصورة

متزايدة على إعانات وقروض الدول الغربية والمؤسسات الدولية المانحة التي طالبت الدول الفقيرة بالشروع في عملية التحول الديمقراطي كجزء من برنامج متكامل للحكم الصالح الرشيد، وربطت استمرارية الإعانات الخارجية بموافقة النظم التسلطية على البدء في عمليات الديمقراطية والإصلاح السياسي فيما أصبح يعرف بالمشروطية الاقتصادية والمشروطية السياسية(Joseph:1998:p10)غير أن المعونات الأجنبية لا تكون ناجحة في كل الحالات، إذ تساعد على التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام متعدد الأحزاب، بالإضافة إلى إجراء انتخابات تعددية شفافة ونزيهة، لكنها لا تضمن الانتقال الكامل للديمقراطية (Brown :2005)، مما يؤدى إلى ديمقراطية شكلية، أو يعزز الخلافات الآثنية والصراع على السلطة، وهو ما يمثل إعاقة وعرقلة الديمقراطية (عبد ربه:٢٠١٤: ص ص٣٣-٣٥).

٣- التراجع الديمقراطي في مقابل التصاعد السلطوي:

أشار تقرير مؤسسة "فريدم هاوس" السنوي لعام 2021م، إلى تراجع شديد أصاب الديمقراطية في العالم، حيث تعرضت (٧٣) دولة حول العالم للتراجع في مؤشرات حالتها الديمقراطية، في مقابل (٢٨) دولة فقط شهدت تحسنا في تلك المؤشرات (Freedom House: 2021)، وهو الأمر الذي أعاد إلى السطح ظاهرة "التراجع الديمقراطي" التي أصبحت مثار اهتمام الباحثين في حقل العلوم السياسية.

- **مؤشرات التراجع الديمقراطي:**

وهذه تعد أهم المؤشرات الدالة على تراجع الديمقراطية في العالم، وهي كالآتي:

- **صعود الأحزاب الشعبوية اليمينية** حيث شهدت الدول الديمقراطية تزايدًا في دعم المواطنين للأحزاب الشعبوية اليمينية، نظرًا لفشل العديد من الأحزاب المعتدلة في حل عدد من القضايا، مثل قضايا الهجرة، ومع ذلك، فإن الأحزاب الشعبوية اليمينية- مثل حزب البديل من أجل ألمانيا وحزب الحرية النمساوي، فهذه الأحزاب تشكل تهديدًا خطيرًا للمؤسسات الليبرالية، فهذه الأحزاب تتبني برامج سياسية عنصرية تقوم على أساس العرق والدين، وعدم التسامح مع الآخر المختلف، بالإضافة إلى ذلك فإنها تشكل تهديدًا للمبادئ التي تمثلها المؤسسات الديمقراطية (Taussig and Jones: 2018).

- **انتشار االفساد والعنف والانقسامات الطائفية** إن التدهور المستمر في الأوضاع المعيشية لكثير من شعوب العالم وتوالي فضائح فساد كبرى تورطت بها رموز"النخب الديمقراطية الجديدة" من سياسيين ورجال أعمال، وظهر ذلك بين قطاعات شعبية مؤثرة شيوع نظرة سلبية للديمقراطية رادفت بينها وبين الفوضى، فأصبح ينظر إلى الامتناع عن تطبيق مبادئ الديمقراطية كشرط رئيس لحماية المجتمعات من أخطار الفوضى، وانهيار النظام العام، وقد صار على هذا

النهج بعض نخب الحكم في العديد من الدول مثل (فنزويلا، وتركيا، ومصر) وأيضاًعلى الرغم من التقدم السياسي والاقتصادى للبرازيل، فإنه لاتزال هناك مستويات عالية من عدم المساواة وارتفاع البطالة والفساد السياسي (حمزاوي:٢٠١٨م).

- **صراعات الهوية:** فعلى خلفية مشاكل المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين ثم لاحقا اللاجئون بدت شعوب الدول الغربية في أزمة هوية كبرى، مما دفع العديد من الناخبين الغربيين للتصويت للأحزاب اليمينية ودفع الشعبوية أيضا إلى التصاعد على حساب المؤسسية، هذه الشعبوية تشددت في ادعاء الدفاع عن الهوية "النقية" لشعوب الدول الغربية مدعومة بشركات دعاية متخصصة استخدمت علم النفس السياسي لمخاطبة الناخبين الأصليين مما دفع السلطوية إلى التصاعد التدريجي على حساب الديمقراطية (عبد ربه:٢:٢٠١٨).

المحور الثاني: مؤشرات عملية التحول الديمقراطي في تركيا (٢٠٠٢م إلى ٢٠١٢م)

أعلن رئيس الوزراء التركي في هذه الفترة " رجب طيب أردوغان" إطلاق حزمة الإصلاحات الديمقراطية التي أعدتها الحكومة في سياق مسيرة ديمقراطية تمتد إلى عشرة أعوام، شملت مجموعة الحزم الإصلاحية السياسية والاقتصادية وأخرى متعلقة بالحريات الشخصية والدينية، طرحت للمرة الأولى منذ إنشاء الدولة التركية الحديثة من أجل تعزيز المسار الديمقراطي في البلاد، وبالفعل نفذ النظام التركي بقيادة "أردوغان" حزمة من البرامج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي اهتمت بمشكلات الناس، الأمر الذي يسر له الحصول على أصوات الغالبية العظمى من الشعب التركي من خلال صناديق الاقتراع. وقد عمل أردوغان على توفير الاستقرار السياسي خلال هذه الفترة ٢٠٠٢حتى ٢٠٠١٢م كما نجح في تحسين مستويات الأمن وتحسين الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية وهذا يتضح فيما يلي:

١- المؤشرات الاقتصادية:

تمثلت أهم السياسات التي اتخذتها الحكومة بقيادة أردوغان فى: التوسع في الخصخصة، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، وتوفير البيئة الملائمة للاستثمار الخاص، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وخفض معدلات البطالة والتضخم ورفع نصيب الفرد من الدخل السنوي، والعمل على استقرار الأسعار ومكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة وغيرها من السياسات التي تهدف إلى تعزيز نمو الاقتصاد بما يضمن لصندوق النقد الدولي، واستطاعت تركيا سداد القرض الذى حصلت عليه في شهر فبراير٢٠٠٢م بقيمة ١٦ مليار دولار، وحتى يتحقق أيضا التوافق مع معايير كوبنهاجن الاقتصادية التي ستسهم في تعزيز جهود الحكومة التركية في مسيرة انضمامها للاتحاد الأوروبي، وفيما يلى عرض لأهم التطورات الاقتصادية التي شهدتها تركيا (عبد الجليل:٢٠١٢:ص ص٩٠:٨٩).

أ - إصلاح النظام المصرفي: كان ضعف الإطار القانوني للنظام المصرفي التركي أحد أسباب تعرض تركيا لأزمة مالية عام٢٠٠١م، لذا جاء أحد شروط صندوق النقد الدولي بالعمل على تطوير المعايير الرقابية بالقطاع المالي والمصرفي، وقد جاءت سياسات حكومة أردوغان في هذا الإطار لتعكس الاهتمام بإصلاح السياسة النقدية، وتطوير المعايير الرقابية في القطاع البنكي، وخاصة بعد صدور قانون البنوك الجديد رقم (٥٤١١) في نوفمبر ٢٠٠٥م الذى هدف إلى تحقيق

المزيد من القوة التنافسية في النظام المالي، حيث تم إعطاء البنك المركزي التركي مزيدًا من الاستقلالية. (Cook:2007: p99)

ب ـ انخفاض التضخم واستقرار الأسعار: نجحت السياسات الاقتصادية لأردوغان وحكومته خلال الفترة من ٢٠٠٢م حتى ٢٠٠٧م في تخفيض معدل التضخم الذي عانى النظام من ارتفاعه خلال الفترة السابقة على حكم حكومة "أردوغان"، حيث ركز على نمو الدخل القومي الكلي (من ٢٣٠مليار دولار عام٢٠٠٢م إلى٧٨٦ملياراً دولار عام٢٠١٣م)، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (٣٥٠٠ دولار إلى ١٠٥٠٤دولارات خلال الفترة نفسها، وانخفاض معدلات التضخم (من٣٠% إلى١٦،٦%). ونجح في سداد قروض صندوق النقد الدولي بالكامل (فوزي،٢٠١٣: ص ص٣٣٢-٣٨٣).

٢ـ المؤشرات السياسية:

وتتمثل أهم الإصلاحات السياسية التي قامت بها القيادة السياسية في الآتي:

أ ـ الحد من صلاحيات تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية: في ضوء محورية الدور الذي تؤديه المؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي، ومدى النفوذ والسلطات التي حازتها المؤسسة العسكرية بعد انقلاب١٩٨٠م بمقتضى الدستور التركي لعام١٩٨٢م، ما جعلها أشبه بنظام استخباراتي متغلغل في كافة شئون المجتمع التركي وتوجهاته، وفى هذا الصدد تم إدخال تغييرات على وظائف وتكوين وطريقة عمل مجلس الأمن القومى، الذى كان يعمل في السابق كجهاز تنفيذى، وذلك من خلال تمرير التعديلات القانونية التي أدخلت على البنود الواردة بقانون رقم ٢٩٤٥ التي تمت وفقا للحزمة السابعة لإصلاحات كوبنهاجن بهدف إعادة هيكلة المؤسسات السياسية في الدولة (Linda:2007).

ب ـ إلغاء الصفة التنفيذية عن مجلس الأمن القومي وتحويله إلى جهة استشارية فقط: حيث تم تعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٢٩٤٥ التي كانت تكلف مهام مجلس الأمن القومي وأمانته العامة بالمتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية، وكذلك متابعة أوضاع الدولة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية انطلاقا من أن المجلس هو الحامي للنظام الدستوري، والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتوركية، وبتعديل المادة المذكورة من الدستور تم تحديد إطار تدخل مجلس الأمن القومي في قضايا الأمن الوطني، وأصبحت آراؤه استشارية فقط (Sul Toktas,:2010).

ج - إضفاء الصفة المدنية على مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم، واتحاد الإذاعة والتليفزيون: ووفقا للحزمة الثامنة من التعديلات الدستورية التي تم تمريرها بالبرلمان بتاريخ١٤ يوليو٢٠٠٤م، تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم، وإلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتليفزيون، وأصبح لأول مرة المجلس الأعلى للتعليم، واتحاد الإذاعة والتلفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام، ودون وجود أي رقيب عسكري، ووفقا لتعديل قانون عام ٢٠٠٦م، تم إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، حتى الأشخاص الذين يتم اتهامهم بالتهرب من الخدمة العسكرية يتم محاكمتهم أمام المحاكم المدنية (Nilufer :2009).

د- إخضاع المؤسسة العسكرية للرقابة المالية: تم إجراء تعديل على المادة (٣٠) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية، لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعة لإشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات بما يضفي مزيدًا من الشفافية عليها.

٣- معالجة القيادة السياسية التركية لقضايا حقوق الإنسان:

إن من أهم القضايا التي شكلت قيدًا على حكومة أردوغان والتي كان يضغط بها الاتحاد على تركيا هى قضية حقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بحقوق الأقليات، وعلى الرغم من تأكيد " أردوغان" في برنامجه الانتخابى على أهمية الحريات الدينية، وإعمال قيم المساواة، وتعهده باتباع سياسات تحقيق السعادة والرفاهية، فإنه أكد على أنه لن يتخذ سياسات تهدد وحدة الأراضى التركية، وهو ما يقصد به عدم اتخاذ أية سياسات تجاه الاعتراف بمزيد من الحقوق للأقليات، وعلى وجه الخصوص الأقلية الكردية حفاظًا على الأمن القومي وتماسك الدولة (Political Reforms in Turkey:2007).

أ- قضية حقوق الأقليات العرقية (القضية الكردية): تعهد "أردوغان" ببذل الجهود المطلوبة لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، فقد شكلت تلك القضية الحساسة والتي تمس الأمن القومى التركي إحدى العقبات التي واجهت حكومة "أردوغان" وخاصة في ضوء تعقد وعدم قدرة الحكومة، والجانب الكردي للتوصل لحلول وسطية لها، فبالنسبة لحكومة أردوغان فإنها لم تهتم إلا بالاعتراف ببعض الحقوق الثقافية للأكراد، والتى جاءت وفقا للحزمة السادسة من إصلاحات كوبنهاجن التي أقرها البرلمان في يوليو من عام٢٠٠٣م ومنها رفع الحظر المفروض على استخدام اللغة الكردية (نور الدين:٢٠٠٨م: ص ص١٨١:١٨٣) وذلك بالسماح بتدريس اللغة الكردية في المدارس، وخلال الفترة من٢٠٠٢م حتى٢٠١٠م لم يتم الاعتراف بأية حقوق أخرى،

وخاصة أن الحكومة ترى أن الاعتراف لهم بمزيد من الحقوق، وخاصة الاعتراف بهويتهم الثقافية، سيؤدي إلى زيادة نزعة الانفصال لدى الأكراد، وهوما يهدد الأمن القومي التركي (الشرقاوي:٢٠١٢م:ص١١٩).

ب ـ الأقليات الدينية: بالنسبة للأقليات الدينية غير المسلمة، مثل المسيحيين فقد كانوا يعانون من العديد من المشكلات، فعلى سبيل المثال، رجال الدين والخريجون من الكليات اللاهوتية فهم ممنوعون من تدريس الدين في المدارس التي يديرونها، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على تصاريح لبناء الكنائس ودور العبادة الخاصة بهم، أما بالنسبة للأقليات الدينية الأخرى ومنها (العلويُون) الذين يشكلون ١٤ مليون نسمة بنسبة٢٠% من مجموع المواطنين الأتراك، كانت الدولة ترفض منحهم وضعًا رسميًا بصفتهم مجموعة مذهبية (سنية ـ علوية)غير ممثلين في رئاسة دينية، أو مجلس ديني خاص بهم، وتتمثل أهم مطالبهم في استثناء العلويين من الدروس الدينية الإجبارية وإدخال المذهب العلوي ضمن مفردات المناهج التعليمية، وأن يتم السماح لهم بالحصول على وظائف في المؤسسات الحكومية (نور الدين: ٢٠٠٨: ص٣٨٣).

من خلال العناصر السابقة، يظهر بوضوح أن تركيا كانت في طريقها لتصبح دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، حيث كان هناك اعتقاد سائد بأن مستقبلا واعدا ينتظر تركيا، على الرغم من الشكوك حول قدرة النظام على الاستمرار في تلبية متطلبات حقوق الإنسان، والحفاظ على النظام الديمقراطي، حتى في حال عدم تمكنه من الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، والتي كانت لها دور كبير في بدء هذه الإصلاحات الديمقراطية.

المحور الثالث: توجهات القيادة السياسية تجاه الجيش

تعد مشكلة تدخل العسكريين في السياسة من أبرز معوقات التحول الديمقراطي في الدول النامية منذ الاستقلال، وذلك نتيجة احتكار المؤسسة العسكرية لوظيفة الدفاع، وأيضا استخدامها الشرعي للقوة العسكرية، فهي تُعد أكثر المؤسسات تنظيما وتأثيرا في أية دولة، وبالتالي فإن الدور السياسي للمؤسسة العسكرية يظل أحد ثوابت المعادلة السياسية، وذلك بسبب قيامها بمهمة الدفاع عن بقاء النظام الحاكم في السلطة، أو حماية الدولة نفسها، أو التحكيم بين القوى السياسية المتعارضة في المصالح، الأمر الذي يجعل للجيش طبيعة خاصة في تركيا بسبب جذوره التاريخية والأيديولوجية المتعلقة ببناء الدولة ذاتها على يد "أتاتورك" على أسس علمانية.

١- المرحلة الأولى: مرحلة الصراع بين أردوغان والمؤسسة العسكرية: (٢٠٠٢م-٢٠٠٧م):-

بدأت هذه المرحلة منذ وصول أردوغان وحزبه إلى السلطة في نوفمبرعام ٢٠٠٢م، حيث اتبع كل من الجيش والحكومة سياسات حذرة تجاه بعضهما، ومع أن الجيش امتنع عن انتقاد الحكومة في البداية إلا أنه لم يستمر أمام العديد من سياسات أردوغان وحزبه، التي كانت تهدف إلى حصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، وتلبية للمتطلبات السياسية لمعايير كوبنهاجن عمل أردوغان وحزبه على إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات المدنية العسكرية، وتحقيقًا لهذه الغاية قام بإجراء تعديلات دستورية وحزم إصلاحية حاول أردوغان من خلالها تقليص الصلاحيات المؤسسية للجيش (ماركو:٢٠١١: ص ص١٣:١٥).

٢- المرحلة الثانية: التحول العقيدي للمؤسسة العسكرية (٢٠٠٧م-٢٠١٣م):

انتقل الجيش إلى فترة من الاحتجاج الهادئ بدلا من الصراع المفتوح مع حكومة أردوغان، ويعود التراجع الكبير في دورالجيش فى كل من السياسة الداخلية والخارجية وتبعيته للمدنيين إلىعدة عوامل مختلفة كان أولها: محاكمات منظمة أرجنكون والمطرقة، والتي أُدين فيها ضباط الجيش، وقدموا لمحاكمات مدنية بتهمة تزعم منظمات إرهابية والقيام بأعمال انقلابية وتخريبية، (ماركو:٢٠١١: ص١٣:١٥)، حكم عليهم بالسجن لتخطيطهم لنشر الفوضى في تركيا للإطاحة بحكومة أردوغان، بالإضافة إلى ذلك بدأ الجيش يفقد مصداقيته نتيجة التحقيقات في انقلابات (١٩٨٠م، ١٩٩٧م)، وما تم الكشف عنه من مختلف انتهاكات حقوق الإنسان (Umitcizre :2008:p90) ثانيا: عزز أردوغان من قوته السياسية بعد نجاحاته الانتخابية في الأعوام (٢٠٠٧م، ٢٠١١م) ثالثا: فقدان الجيش للصلاحيات المؤسسية الأخرى من خلال التعديلات الدستورية منذ عام ٢٠٠٧م، ٢٠١٠م حيث كانت بمثابة تحجيم مطلق للمؤسسة العسكرية، كما

مـرر البرلمان التركي في عام ٢٠١٤م تعديلات جديدة والتي من خلالها سمح برفع دعوى قضائية ضد الجنرالات القدامى، وضد محاكمات في قضايا الفساد، (صدقي :٢٠١٢:ص ص١٧:١٦)

٣- المرحلة الثالثة: ترسيخ السيطرة المدنية على السيطرة العسكرية (٢٠١٣م - ٢٠١٦م):

استمر الشد والجذب بين أردوغان والمؤسسة العسكرية خلال هذه الفترة، حيث شهدت تركيا أزمات واضطرابات سياسية، سواء عندما تعلق الأمر بأحداث ميدان تقسيم وما ترتب عليها من احتجاجـات ضـد أردوغان وحكومته، وأزمة الفساد المالي آنذاك التي ارتبطت باسم (أردوغان) وابنه (بلال) حيث جاء ذلك متوافقا مع إحالة مدعى إسطنبول ملفات أربعة وزراء سابقين يشتبه في تورطهم بفضيحة الفساد التي هزت الحكومة، ثم الأزمة مع الكيان الموازي (حركة كولن) فلم يعلق الجيش بأي تصريحات، متبنٍ بذلك الموقف الحيادي (نور الدين:٢٠١٦: ص٦٧).

- الانقلاب العسكري في ١٥ يوليو ٢٠١٦م: في التاسعة من مساء ١٥ يوليو عام ٢٠١٦ م، فوجئ سكان إسطنبول بحركة غريبة في الشوارع، عشرات المدرعات والدبابات بدأت في الانتشار، ليتم الإعلان بعد ذلك عن سيطرة الجيش على الوضع في تركيا، ولم تنته هذه الليلة حتى استطاع الأتراك أن يسقطوا هذه المحاولة الانقلابية، واستعادة أردوغان لسلطته، التي استمر فيها لسنوات تالية على هذا الانقلاب. وبينما تم التغلب على المحاولة الإنقلابية، فإن تركيا لم تعد كما كانت، فبينما أثر الانقلاب نفسه في الشخصية القيادية لأردوغان، فإن الإجراءات التي اتخذها أردوغان وحكومته في الأشهر والسنوات التالية غيرت بدورها وإلى حد كبير من ملامح النظام السياسي والدولة التركية.

المحور الرابع: التحول في نمط القيادة السياسية: الأردوغانية

وفقا لدراسة بايولجين وآخرين، فإنه خلال الفترة ٢٠٠٢م-٢٠١٣م، استندت إستراتيجية بقاء أردوغان وحزب العدالة والتنمية على عامل "الشرعية" من خلال الالتزام بإصلاحات اقتصادية وسياسية ليبرالية، وإدخال إصلاحات اجتماعية شعبية، وتعزيز العلاقات مع البلدان المجاورة، وتعزيز حقوق الأقليات، كما أنها في الوقت نفسه لم تكن قد بلغت مستويات عالية من المركزية، حيث تم اتباع "المركزية التدرجية" التي بدأت عام ٢٠٠٧ بانتخاب أحد زعماء العدالة والتنمية "عبد الله جول" رئيسا لتركيا، ومن ثم إعادة هيكلة المحكمة الدستورية في تعديلات ٢٠١٠م الدستورية. أما بخصوص الموقف من القوى المعارضة والحريات، فإن الدراسة تصف هذه المرحلة بأنها مرحلة "القمع الانتقائي"، وذلك باستهداف قطاع من العسكريين والسياسيين الأكراد واليساريين والكماليين بالمحاكمات. (Bayulgen et al, 2018: 40)

وفي المقابل، يتم وصف المرحلة التالية على عام ٢٠١٣م بأنها اتسمت بالاعتماد على الأبعاد الأيديولوجية في الحصول على الشرعية، بجانب تحقيق مستويات عالية من المركزية، واستخدام القمع على نحو واسع وضد فئات أوسع داخل المجتمع. (Bayulgen et al, 2018: 40)، ويتم تفسير غالبية التحولات التي حدثت في النظام السياسي التركي من خلال التغيرات التي طرأت على نمط قيادة الرئيس أردوغان، وهو ما سنحاول توضيحه خلال النقاط التالية.

التحول في خصائص القيادة السياسية التركية

في دراسة لكل من احسان يلماز وغالب بشيروف، تم وضع صياغة مفهوم يعبر عن الشكل الذي أصبح عليه النظام السياسي التركي خلال العقد الأخير، وبشكل خاص بعد عام ٢٠١٣، حيث يتم وصف هذا النظام السياسي الجديد "بالأردوغانية Erdoganism". ووفقا ليلماز وبشيروف، فإن هذا النظام السياسي له أربعة أبعاد رئيسة هي: الاستبداد الانتخابي كنظام انتخابي، والأبوية الجديدة كنظام اقتصادي، والشعبوية بصفتها إستراتيجية سياسية، وأخيرا الإسلاموية كأيديولجية سياسية (Yilmaz & Bashirov, 2018: 1813).

١. الاستبداد الانتخابي

يرى يلماز وبشيروف أنه منذ عام ٢٠١١، أصبح النظام في تركيا يمثل خصائص النظام الاستبدادي الانتخابي، والتي منها أن أصبحت الساحة السياسية تميل بشكل متزايد لصالح النظام الحاكم، حيث مُنعت وسائل الإعلام المستقلة من تغطية فعاليات أحزاب المعارضة، وتعرض أعضاؤها للمضايقة والاعتقال في كثير من الأحيان. كما يتم وصف الانتخابات التي حدثت عقب

عام ٢٠١٥ بأنها لم تكن حرة ولا نزيهة، ويتم ارجاع ذلك إلى "سياسات الخوف" التي يمارسها حزب العدالة والتنمية، والتي تعتمد على التخويف من خطورة هجمات حزب العمال الكردستاني، والتشكيك في قدرة حكومة إئتلافية على مواجهة هذه الهجمات، وبالتالي دفع المواطنين للتصويت لصالح أردوغان وحزبه. (Yilmaz & Bashirov, 2018: ١٨١٧-١٨١٨).

٢. الأبوية الجديدة

أنشأت حكومات حزب العدالة والتنمية المتعاقبة شبكة علاقات أبوية جديدة اكتسب بموجبها حزب العدالة والتنمية شعبية وولاء ناخبيه وشرائح معينة من المجتمع. على الرغم من أن علاقات المحسوبية بين الأحزاب الحاكمة والمجتمع كانت إحدى الخصائص المهمة للسياسة الجماهيرية في تركيا، وأن حكومة حزب العدالة والتنمية قد وسعت نطاقها، وتم ذلك من خلال، اكتساب دعم الناخبين من خلال تقديم خدمات "الرفاهية العامة"، وذلك في شكل من أشكال "الرعاية الخيرية"، حيث يتم وصف بعض إجراءات النظام بأنها تقوم على توجيه أموال الدولة، مثل السلع والخدمات المجانية، إلى المناطق والمدن التي صوتت للحزب ومعاقبة المناطق التي لم تقم بذلك.

في الوقت نفسه، أنشأ حزب العدالة والتنمية العديد من المنظمات والمؤسسات الخيرية المرتبطة بالنظام، والتي يتم توظيفها كبديل لدور دولة الرفاه، ومن أبرز تلك المؤسسات مؤسسة خدمات الشباب والتعليم التركية (TURGEV)، وهي المؤسسة المملوكة والمدارة من قبل عائلة أردوغان، والتي لا تدفع أي ضريبة للدولة، في حين تجمع مبالغ باهظة من التبرعات من رجال الأعمال الأثرياء، وكذلك الشركات الأجنبية والمحلية، التي تكافأ بدورها بصفقات مربحة مع الحكومة. (Yilmaz & Bashirov, 2018: ١٨١٩-١٨٢٠).

٣. الشعبوية

بعد أن عزز حزب العدالة والتنمية سلطته في عام ٢٠١١، تم تصوير أردوغان في وسائل الإعلام على أنه منقذ الأمة الذي يجسد ماضيها ومستقبلها المجيد. كما حملت "شعبوية" أردوغان موقفًا مناهضًا للمؤسسات، حيث عارض أردوغان هياكل المساءلة الأفقية، مثل القضاء والمحكمة الدستورية، وألقى باللوم عليها في مشاكل المجتمع، هذا بجانب تشويهه لمنتقديه مثل القوميين الأكراد وأنصار غولن، ووصفهم بالخونة و "أعداء للدولة"، كما قسم المجتمع إلى "نحن" و "هم" على أساس التمييز بين حلفائه ومعارضيه. (Yilmaz & Bashirov, 2018: 1821).

عادة ما تتضمن خطابات أردوغان الإشارة إلى وجود "أعداء سياسيين" يسعون إلى إقامة تحالفات ضده وضد الدولة نفسها. ويحقق أردوغان من هذا الخطاب الشعبوي ثلاث مزايا مختلفة:

(أ) يمكن هذا الخطاب أردوغان من تقوية الروابط بينه وبين الناخبين من خلال تحديد العدو المشترك في إستراتيجيتة الخطابية الشعبوية؛ (ب) يسمح هذا الخطاب لأردوغان برؤية كيف يتصرف من هم في دائرته المقربة في التعامل ضد هذا العدو، وذلك لاختبار ولاء المقربين منه، وكذلك أصحاب المناصب العليا في أجهزة الدولة؛ و(ج) يقدم هذا الخطاب لأردوغان فرصا جديدة لإقامة تحالفات سياسية جديدة. (Turk, 2018: 160).

٤. الإسلاموية: العثمانية الجديدة

على الرغم من خضوع المؤسسة الدينية التركية للسلطات المدنية بشكل كامل، وعدم تدخلها في الشأن السياسي، فإن الخلفية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية ولأردوغان أثرت بشكل ملحوظ على توجهاته وخطابه السياسي. وبينما يميل الإسلاميون للبحث عن نقاط تاريخية مرجعية مثالية لجعلها النموذج الذي يجب أن يحتذى به، فإن أردوغان قد وجد مبتغاه في الماضي العثماني. لقد وضع حزب العدالة والتنمية هذه الأيديولوجية العثمانية الجديدة موضع التنفيذ في كل من السياسة الداخلية والخارجية، ونتيجة لذلك، تم إعادة صياغة الزخارف العثمانية في التعليم الوطني، والأعياد الوطنية، ووسائل الإعلام والبرامج التلفزيونية، والسياسة الخارجية، كما حارب النظام - ببطء وثبات- المبادئ العلمانية التي قامت عليها العلاقات بين الدولة والمجتمع في تركيا. (Yilmaz & Bashirov, 2018: 1822).

أخيرًا، فإن نمط القيادة السياسية لأردوغان خلال العقد الأخير يتسم بكونه مزيجا من العوامل الموضوعية والذاتية.، حيث ينظر أردوغان للسياسة من منظور الحرب، ويروج لخطاب سياسي شعبوي تغذيه الرموز والقيم البطولية المتوافقة مع الثقافة السياسية التركية. علاوة على ذلك، يقدم أردوغان أيديولوجية براجماتية مبنية انتقائيًا تشير في الوقت نفسه إلى الإسلاموية والقومية والمحافظة، كما يركز على أولويات الأغلبية، من خلال الاستخدام المتكرر لمصطلح الإرادة الوطنية. (Turk, 2018: 163).

المحور الخامس: أثر التغير في نمط القيادة السياسية على الديمقراطية التركية

تركت الخصائص المميزة للنظام السياسي التركي، التي تم وصفها "بالأردوغانية"، آثارا واضحة على الدولة التركية، ويمكن رصد هذه الآثار في أحداث احتجاجات عام ٢٠١٣ التي شهدتها ساحة تقسيم وحديقة جيزي، وبدرجة أكثر عقب المحاولة الانقلابية في ١٥ يوليو ٢٠١٦.

١. التحول للنظام الرئاسي

بينما تم الدفاع عن تحول تركيا للنظام الرئاسي بأن ذلك سيعمل على التقليل من فرص الانتخابات المبكرة، بما يضمن استقرار النظام السياسي، إلا أن المعارضين يرون أن الدافع الشخصي للرئيس أردوغان في التخلي عن النظام البرلماني لصالح النظام الرئاسي، هو إبعاد معارضيه، خصوصا النُخب العلمانية، حيث إن تحول تركيا إلى النظام الرئاسي بإمكانه أن يسد المجال أمام أحزاب المعارضة، لأن تشكيل الحكومة سيكون حكرا على حزب الرئيس المنتخب، ومن ثم تصبح إمكانية حل الحكومة وسحب الثقة منها غير واردة، لأن أغلب النواب سيعينون من قبل الرئيس، ويخضعون للمساءلة أمامه فقط. ومن بين التأثيرات المطروحة أيضا، احتمال شخصنة العملية السياسية في تركيا، إذ إن دسترة الحق في فترتين متتاليتين للرئيس، ولمدة خمس سنوات، سيبقي الرئيس أردوغان في السلطة إلى غاية ٢٠٢٩ (حفيظة، ٢٠١٨: ١٤٧).[١]

٢. إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية

عمل أردوغان على إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية عبر أربعة جوانب رئيسة، هي: التعليم العسكري، والقضاء العسكري، وعلاقة الجيش بالحكومة، والامتيازات العسكرية. فيما يتعلق بالتعليم العسكري تم إغلاق جميع المدارس العسكرية، وبدلا من ذلك، تم إنشاء جامعة دفاع وطني جديدة وشاملة؛ وترتب على ذلك طرد أكثر من ١٦٥٠٠ طالب عسكري من الأكاديميات البحرية والمدارس الثانوية العسكرية التي كانوا بها. أما فيما يتعلق بالقضاء العسكري، فقد أصبحت وزارة الدفاع هي المسئولة عن النظام التأديبي للعسكريين، مما قد يمهد للقضاء على نظام القضاء العسكري. أما بخصوص العلاقة بين الجيش والحكومة، فقد تم تغير هيكل المجلس العسكري الأعلى، وذلك بتعيين المزيد من الممثلين المدنيين على حساب إقالة عدد من الضباط العسكريين. وأخيرا تم إنهاء الامتيازات العسكرية، من خلال تنفيذ قرارات جذرية لتفكيك الكيانات الطبية العسكرية، والمؤسسات الصناعية، والمصانع، وغير ذلك من الكيانات التابعة للجيش. ويصف كل من جوركان وجيسكولن في دراستهما هذه الإجراءات بأنها على الرغم من كونها خطوات نحو

[١]

نزع الطابع السياسي عن الجيش وتهميشه، لكنها أدت إلى صعود غير مسبوق لتركيز السلطة الشخصية والاستبدادية في يد السلطة التنفيذية التي يرأسها أردوغان (Gürcan and Giscoln, 2017: 71-72).

٣. إضعاف السلطة القضائية

بدأت توجهات حكومة العدالة والتنمية في التعامل مع القضاء منذ التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٠م، والتي هدفت إلى إعادة هيكلة مهام المحاكم العليا، والمجلس الأعلى للمدعين العامين والقضاة، حيث منحت التعديلات الرئيس والبرلمان دورًا أكبر في تعيينات كبار المسئولين (Bayulgen et al, 2018: 349).

يتم النظر إلى إضعاف السلطة القضائية على أنه يوفر لحكومة حزب العدالة والتنمية سلطات غير مقيدة وفرصًا كبيرة لتنفيذ السياسات التي تخدم مصالح النظام، ولتمرير الأجندة التشريعية لأردوغان. كما أن التعديل الدستوري لعام ٢٠١٧ قد فتح الطريق لرئاسة قوية للغاية تمتلك جميع سلطات مؤسسات الدولة وتمنح الرئيس المنتخب سلطات واسعة، من بينها اختيار نصف مجلس القضاة والمدعين. (يلماز، ٢٠٢٠: ٢٧٦). كما أن هناك من يرى أن أردوغان قد قام بتسييس القضاء لمهاجمة المعارضة والمنافسين المحتملين، وهو ما ظهر في استهداف عدد غير مسبوق من المحاكمات للمسئولين العسكريين والسياسيين الأكراد، والنخب الكمالية، وأنصار غولن والاشتراكيين وغيرهم، وهو ما جعل البعض يقول بأن "الخط الفاصل بين ما هو قانوني وما هو غير قانوني في تركيا أصبح غير واضح" (Elazazi, 2021: 74-75).

٤. تزايد معدلات الفساد

بينما تبنت الحكومة التركية عام ٢٠١٠م خطة عمل لمكافحة الفساد، كجزء من عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بما يجرم الرشوة وغسيل الأموال والابتزاز وجميع الأعمال غير القانونية، إلا أنه هناك من يرى أن سلطات مكافحة الفساد غير فعالة، وأن تطبيق الخطة لم يكن على النحو المطلوب. وقد عزز الإفلات من العقاب مستويات للفساد في تركيا التي لامست مستويات عليا في الحكومة، وحتى عائلة أردوغان نفسه، كما أن هناك من ينظر إلى تركيز أردوغان للسلطة في يديه هو شكل من أشكال الفساد الذي يحمي مصالحه، ويمنع من التحقيق معه (Elazazi, 2021: 76-77).

شكل رقم ١: مؤشر مدركات الفساد في تركيا (٢٠١٢م-٢٠٢١م)

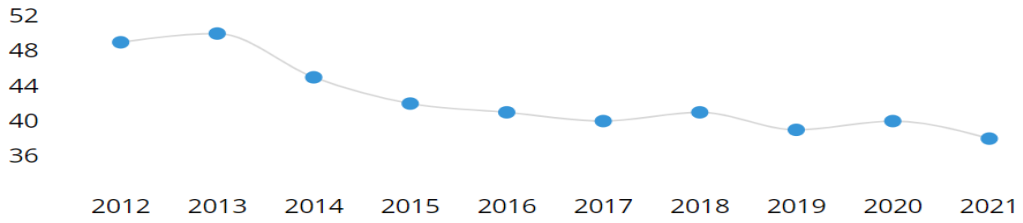

Transparency International, corruption perceptions index, 2021.

يبين الشكل السابق التراجع الملحوظ لمكانة تركيا في مستويات مكافحة الفساد، فبينما كانت تسجل تركيا عام ٢٠١٢م (٤٩ نقطة) في مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، سجلت تراجعا بنحو (١١ نقطة) خلال العشر سنوات اللاحقة، لتحصل عام ٢٠٢١م على (٣٨ نقطة) فقط، ولتحتل الترتيب (٩٦) من بين (١٨٠) دولة شملها التقرير.

٥. التوسع في القمع

بعد المحاولة الانقلابية التي وقعت عام ٢٠١٦م، فرض أردوغان حالة الطوارئ، التي تم وصفها من قبل البعض بأنها قد حولت تركيا إلى "معسكر اعتقال عملاق" تم فيه تقويض سيادة القانون بشكل أكبر. وفي هذا السياق، انتهكت الحكومة حريات التعبير والتظاهر والتجمع، كما أصبحت عمليات الشرطة اليومية وسيلة لإيصال رسالة للجمهور، مفادها أن أي معارضة ستُعد جريمة ضد النظام، بما يعني إلغاء الحد الفاصل بين حرية التعبير وبين الجريمة (Elazazi, 2021:78).

وبالفعل، فإن الأرقام التي تعكس مستوى القمع بعد محاولة الانقلاب الفاشلة غير مسبوقة، اعتبارًا من يوليو ٢٠١٦ حتى الوقت الحاضر، تم تسريح ما يقدر بـ ١٣٤,١٩٤ شخصا من وظائفهم الحكومية، وتم احتجاز ٩٥,٤٥٨ شخصًا، وإلقاء القبض على ٤٧٦٨٥ شخصا بتهم تتعلق بالإرهاب؛ بالإضافة إلى ذلك، تم إغلاق ١٤٩ منفذًا إعلاميًا، و١٢٨٤ مدرسة خاصة، و١٥ جامعة، و١,٧٠٤ منظمة المجتمع المدني (Bayulgen et al, 2018: 357). ولم تستهدف كل هذه الملاحقات والعقوبات مخططي الانقلاب والمرتبطين بحركة غولن فقط، وإنما جميع شرائح المجتمع التركي، مما خلق جوًا من الخوف وقلص أي مساحة للمعارضة (Elazazi, 2021:78).

الخاتمـــــة:

مرت تركيا في عهد (أردوغان) بإصلاحات سياسية واقتصادية في الفترة من ٢٠٠٢م حتى ٢٠١٢م، وكما مرت أيضًا في عهده بأزمات سياسية واقتصادية متشعبة وخصوصا في الفترة من ٢٠١٣م حتى ٢٠٢١م، لم تقدها إلى الأفضل في معظم الأحوال. ولكنها تجربة ذات قيمة عالية وملهمة لاستخراج الدروس والعبر لتركيا نفسها ولبعض دول المنطقة التي كانت تستعد لاستنساخ التجربة التركية، مما يقود إلى توقع عدة سيناريوهات محتملة لأردوغان وحزبه، ومنها:

تناولت هذه الدراسة القيادة السياسية والتحول الديمقرطي في تركيا خلال الفترة من (٢٠٠٢م حتى ٢٠١٦م) وذلك من خلال الاستعانة بمنهج تحليل النظم في الدراسة، وباستخدام هذا المنهج تم تفسير رؤية وتوجهات القيادة السياسية التركية في هذه الفترة، كما تناولت الدراسة تعريف القيادة السياسية والتحول الديمقراطي، ثم تطرقت الدراسة إلى مؤشرات عملية التحول الديمقراطي في تركيا، فاعتمد أردوغان وحكومته في العقد الأول من حكمه إصلاحات جذرية في القطاع السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، كان هدفها استيفاء شروط كوبنهجان لتحقيق هدف العضوية الدائمة في الاتحاد الأوروبي مما أدى إلى دعم عملية التحول الديمقراطي وإخراج الجيش من الحياة السياسية التركية، وبذلك أصبح الحكم في تركيا مدنيًا خالصًا، في حين سلطت الدراسة الضوء على توجهات القيادة السياسية تجاه المؤسسة العسكرية وانعكاساتها على عملية التحول الديمقراطي.

ومن ثم اهتمت الدراسة بالتعرف على أبرز ملامح القيادة السياسية لأردوغان خلال الفترة التالية على احتجاجات جيزي ٢٠١٣م، وهو النمط الذي يتشكل من خلال أربعة مكونات رئيسة تشكل معا نهج "الأردوغانية"، وهي "الاستبداد الانتخابي"، حيث يتم توظيف العملية الانتخابية كأداة لفرض وجهة نظر الأغلبية، والاستبداد بالفئات الأخرى داخل المجتمع، و"الأبوية الجديدة" القائمة على استخدام وظائف الدولة الخدمية في مكافأة المناطق التي تدعم سياسات النظام، وحرمان المناطق الأخرى التي تعارض النظام من هذه الخدمات العامة، بجانب خلق روابط بديلة بين النظام وبين المواطنين، باستغلال بعض منظمات المجتمع المدني التابعة لأشخاص داخل النظام في الحصول على تأييد المواطنين السياسي. والعنصر الثالث من "الأردوغانية" هو الإستراتيجية "الشعبوية"، التي تقوم بتصوير المعارضة السياسية على أنها "أعداء للنظام وللدولة"، وأنها ترغب في هدم الدولة، وتصوير أردوغان على أنه "البطل" و"رجل الشعب". وأخيرا "تأتي

"العثمانية الجديدة" التي تعبر عن المكون الثقافي في هذا النمط القيادي، من خلال استغلال وتوظيف الرموز والتاريخ العثماني في الترويج لسياسات النظام الحالية.

انعكس التغير في نمط القيادة السياسية التركية بشكل كبير على حالة الديمقراطية في تركيا، حيث أنتج هذا النمط الجديد من القيادة السياسية نظاما سياسيا يتوافق معه، من خلال التحول للنظام الرئاسي، ومن خلال إضعاف باقي أجهزة ومؤسسات الدولة الأخرى، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية والقضاء، وذلك حتى لا تكون هناك أية مقاومة لسياسات الرئيس أو محاسبه له، بجانب تأميم حزب العدالة والتنمية لصالح التوجهات الخاصة بأردوغان. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت مستويات الفساد في تركيا خلال العقد الأخير، مع تدهور ملحوظ في ترتيب تركيا في مؤشر مدركات الفساد العالمي، كما توسعت وتيرة القمع ضد قطاع كبير من المواطنين الأتراك خلال السنوات الأخيرة. وتم وصف عملية الانتقال التي حدثت في الديمقراطية التركية والتي تأثرت بالقيادة السياسية، بأنه قد حدث تغير في نمط الشرعية، من شرعية الإصلاحات إلى شرعية الانتخابات والحشد من خلال توظيف الأيديولوجيا، وتغير في منظومة المركزية، من مستويات محدودة من المركزية، إلى المركزية المفرطة عقب التحول للنظام الرئاسي، بجانب التغير في التعامل مع المعارضة من نمط القمع الانتقائي لبعض مكونات المجتمع التركي للقمع الشامل الذي طال عددا كبيرا من قطاعات هذا المجتمع.

النتائج:

وقد اختتمت الدراسة بعدد من النتائج، وذلك على النحو التالي:

ترى الدراسة أن هناك عدة نتائج وتفسيرات توصلت إليها الدراسة، وتتمثل في الآتي:

- إن القيادة بطبيعتها ظاهرة ديناميكية تقتضي الحركة المستمرة من القيادة في التعامل مع المواقف المتجددة التي يواجهها المجتمع، وبما يتطلبه ذلك من ضرورة تطويع وتكييف أساليب القيادة في التعامل مع هذه المواقف، كذلك عملية التحول الديمقراطي فهي أيضًا عملية تطوير ديناميكي مستمرة لا تنتهي عند نقطة معينة، وتقتضي أيضا الحركة الدائمة من المجتمع بكافة أبنيته السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية لمواجهة المطالب المتجددة للمجتمع.

- إن عملية التحول الديمقراطي تتطلب توافر العنصر العديد من العناصر والمحددات، والتي من أهمها توافر قيادة سياسية داعمة للعملية الديمقراطية ومستجيبة لمتطلباتها. وبالرغم من نجاح (أردوغان) وحزبه في تركيا من تحقيق إنجازات كثيرة على كافة الأصعدة، وخصوصًا في العقد الأول من حكمة مما أدى إلى دعم عملية التحول الديمقراطي، فإن العقد الثاني له في الحكم شهد العديد من الأحداث التي شابها اتهامات له بتكميم أفواه المعارضة والإعلام والصحافة وتقويض الحريات العامة وحقوق الإنسان وعدم احترام حقوق الأقلية، وخصوصا الأقلية الكردية، مما أثر سلبا على عملية التحول الديمقراطي في تركيا، وأدى إلى تراجع مؤشرات جاذبية النموذج التركي **وبذلك فقد أجابت الدراسة عن السؤال البحثي الرئيس وهو " كيف أثرت القيادة السياسية على عملية التحول الديمقراطي داخل النظام السياسي التركي في الفترة من 2002 حتي ٢٠٢١م" وكما أثبتت الدراسة صحة الفرضية التي أشارت لعدم قدرة أردوغان على الاستمرار في نفس النهج الديمقراطي الذي بدأ به مسيرته السياسية، على الرغم من استمرار احتفاظه بمستويات عالية من الشعبية**. ومن بين النتائج الأخرى التي خلصت إليها الدراسة:

☒ القيادة السياسية التركية استطاعت أن تفرض السيادة المدنية على المؤسسة العسكرية بخطوات تدريجية خلال العقد الأول من حكم العدالة والتنمية، وبدرجة جذرية وأكثر قوة عقب المحاولة الانقلابية التي حدثت في ١٥ يوليو ٢٠١٦م.

☒ المحاولة الانقلابية في عام ٢٠١٦م، مثلت نقطة تحول جوهرية في مسيرة القيادة السياسية التركية، حيث أدت بشكل واضح إلى تغير في نمط القيادة السياسية ليكون أكثر شعبوية وأبوية، ودعمت من رغبة أردوغات في بناء سلطة أكثر مركزية من خلال التحول للنظام الرئاسي.

☒ إن "الأردوغانية" كتوجه سياسي حاكم لتحركات النظام السياسي التركي خلال العقد الأخير أدى إلى تراجع ملحوظ في مؤشرات الديمقراطية التركية، حيث تزايدت معدلات القمع وتدهورت أوضاع حقوق الإنسان، كما تزايدت معدلات الفساد كنتيجة أساسية للاعتماد على الولاء والمقربين في إدارة أجهزة الدولة.

في النهاية، ومع أهمية دراسة النظام السياسي التركي، سواء من أجل الإفادة من الخبرات والنجاحات التي حققها، أو للتعلم من الأخطاء والتجارب التي وقع فيها هذا النظام، فإن ما يمثله النموذج التركي سيظل حاضرا في الواقع السياسي المصري، وذلك نتيجة العديد من العوامل الجغرافية، والثقافية، والسياسية، التي تجعل عملية التأثير والتأثر بين الدولتين ممتدة في التاريخ والحاضر والمستقبل، وتجعل هناك ضرورة لاستمرار اكتشاف كل التحولات التي تشهدها الدولة التركية، من خلال كتابات علمية جادة وموضوعية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ ـ الكتب العربية:

١- الخضر، بشير محمد: النمط النبوي-الخليفي في القيادة السياسية العربية و الديمقراطية (بيروت: مركزدراسات الوحدة العربية,٢٠٠٥م).

٢- خليل، أحمد خليل، العرب والقيادة: بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد، (دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت,١٩٨١م).

٣- عبد الجليل، طارق: العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية .. إلى دستور بلا عسكر، (القاهرة، دار نهضة مصر للنشر، ٢٠١٢م).

٤- نور الدين، محمد: الصياغة والدور (العلمانية)(بيروت: دار الناشر: دار الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨م).

٥- ــــــــــــ، إنقلابات تركيا: من عدنان منديريس إلى رجب طيب أردوغان، (دارالناشر: رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى ديسمبر عام ٢٠١٦م).

٦- معوض، جلال، القيادة السياسية كأحد مداخل النظم السياسية، ندوة: اتجاهات حديثة في علم السياسة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1,١٩٨٧م).

٧- هلال، علي الدين: مدخل في علم السياسة المقارنة: محاضرات (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية,١٩٨٦-١٩٨٧م).

٨- هنتجتون، صاموئيل: الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في آواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: دار سعاد الصباح,١٩٩٣م).

ب ـ الرسائل العلمية:

١- أبو إصبع، بلقيس أحمد: الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن ١٩٩١م-٢٠٠١م، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية,٢٠٠٣م).

٢- البكوش، خليفة علي: دور القيادة في مصر والصراع العربي الاسرائيلي ١٩٥٥م-١٩٧٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤م).

٣- معوض، جلال: علاقة القيادة بالظاهرة الانمائية، دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥م.

ج- الدوريات:

١- حفيظة، طالب، التعديل الدستوري في تركيا والتحول إلى النظام الرئاسي: قراءة في الدوافع والتأثيرات المحتملة، مجلة السياسة العالمية، عدد٢، ديسمبر ٢٠١٨.

٢- كامل، ثامر: "إشكاليتا الشرعية والمساواة وحقوق الإنسان في حقوق الإنسان في الوطن العربى"، مجلة المستقبل العربي، ، العدد٢٥١، يناير ٢٠٠٠.

د- المقالات:

١- عبد ربه، أحمد: النظم السياسية السلطوية في قاعات الدراسة، (الناشر: بوابة الشروق، السبت٢٠١٨/٣/٣١) تاريخ الدخول ٢٠ /٢٠١٨/١٠م.

٢- ـــــــــ، قبلة حياة للسلطوية، (الناشر: بوابة الشروق,٢٠١٩/٣/١٨م).تم الدخول ٢٠ /٢٠١٩/٦م

٣- عثمان، فاطمة محمد علي: **القيادة النسائية في عالم متغير**، (الملتقي المصري للابداع والتنمية، الإسكندرية,١٩٨٨م).

٤- حمزاوي، عمرو: **عن شروط التحول الديمقراطي...بين حكم القانون والانتخابات الدورية**,(بوابة الشروق ,٢٥مايو٢٠١٨)

http://www.shorouknees.com/columns/print.aspx?cdate=25052018

٥- حمزاوي، عمرو: في تفسير وتفنيد صعود السلطوية، (مركز كارنيغي للشرق الاوسط، مايو ٢٠١٨) https://Carnegie-mec.org/2018/ar-pub-76415 تم الدخول إلى الموقع في ٢٠١٨/١١/١٧

ثانيا- المراجع الأجنبية:

أ- **الكتب الأجنبية :**

1- Huntington ،Samuel (1991) The Third Wave: Democratization in the late Twentieth Century (Norman: University of Oklahoma press,).

2- Nahandi ،Afaneh (2000) ،The Art and Science of Leadership. Prentice Hall ،(New Jersey ،Upper Sassle River).

3- Steven A. Cook (2007) ، Ruling but Not Governing The Military and Political Development in Egypt ،Algeria ،and Turkey ,Council on Foreign Relations Book ،(Johns Hopkins University press).

4- Thomas Carothers ،(1999) ،Aiding Democracy AbroadThe Learning Curve (Washington,D.C. Carnegie Endowment for International Peace ،

ب-الدوريات:

1- Bayulgen, O., Arbatli, E., & Canbolat, S. (2018). Elite survival strategies and authoritarian reversal in Turkey. Polity, 50(3), 333-365.

2- Elazazi, Y. K. (2021). Backsliding to Autocracy: The Case of Turkey under Erdoğan.

3- Ihsan Yilmaz & Galib Bashirov (2018) The AKP after 15 years: emergence of Erdoganism in Turkey, Third World Quarterly, 39:9, 1812-1830

4- Gürcan, M., & Gisclon, M. (2017). Turkey's Security Sector After July 15: Democratizing Security or Securitizing the State?. Turkish Policy Quarterly, 15(4), 67-85.

5- Sul Toktas ،Umit kurt ،(2010)"The Turkish Military Autonomy ,JDP Rule and The EU Reforms Process in the 2000s': An Assesment of the Turkish Version of Democratic control of Armed Forces" ،Turkish Studies ،Vol.111 ،No3.

6- Stephen Brown ،(2005) "Foreign aid and democracy promotion: Iessons From Africa" ،The European Journal of Development Research

7- Türk, H. B. (2018). 'Populism as a medium of mass mobilization': The case of Recep Tayyip Erdoğan. International Area Studies Review, 21(2), 150-168.

8- Political leader (2012): The Paradox of Freedom and Democracy ,lidere politicos: la paradoja de la liberady de la democracia(department de Ciencias sociais ،politicas e do Territorio,Universidade de Aveiro,

9- Tannenbaum ،Arnold ،(1987) ،Leadership: Sociological Aspect. In: International Encyclopedia of The Social Science ،(New york).

ج- مواقع الإنترنت:

1- Democracy and Political Development in Africa (16/10/2017) https://link.springer.com>chapter16/10/2017 تم الدخول في ٢٠١٨/١٢/٢٢

2- Democracy ،A True Leadership Challenge(30/12/2018): www.iedc.si>iedc-wisdoms>2017/07/03 تاريخ الدخول ٢٠١٩/١/٣٠م

3- Political Reforms in Turkey ،(2007) Ministry of Foreign Affairs ، Ankara,.at: http://egemenbagis.com/wp-content/uploads/2011/09/prt.pdf:-

4- The Leadership Quarterly, (2012) " special registered report issue on replication and rigorous retesting of leadership models" https://doi.org/10.1016/S1048/9843(18)30509-5

5- The Leadership Quarterly ،(2018) volume 29 ،issue5 ،The effects of Leadership change on team escalation of commitment https://doi.org/10.1016/j.leaqua.2018.03.004

6- Torrey Taussig and Bruce Jones, (2018) Democracy in the new geopolitics: https://www.brookings.edu

7- Transparency International, Corruption Perceptions Index, Turkey 2021: https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/tur